

تفسير البحر المحيط

@ 65 { قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهٗ قَبْلَ اَنْ ءَاذَنَ } انتهى . وقال ابن عطية : يؤمن
بـ [] يصدق بـ [] ، ويؤمن للمؤمنين . قيل : معناه ويصدق المؤمنين ، واللام زائدة كما هي في
{ رَدَفَ لَكَؤْم } وقال المبرد : هي متعلقة بمصدر مقدر من الفعل ، كأنه قال : وإيمانه
للمؤمنين أي : وتصديقه . وقيل : يقال آمنت لك بمعنى صدقتك ، ومنه قوله : { وَمَا أَنتَ
بِمُؤْمِنٍ مِّنَ لِّذَنَّا } وعندي أن هذه التي معها اللام في ضمنها بـ [] فـ [] والمعنى : ويصدق
للمؤمنين فيما يخبرونه به ، وكذلك وما أنت بمؤمن لنا بما نقوله لك انتهى . وقرأ أبي ،
وعبد [] ، والأعمش ، وحمزة : ورحمة بالجر عطفاً على خير ، فالجملة من يؤمن اعتراض بين
المتعاطفين ، وباقي السبعة بالرفع عطفاً على يؤمن ، ويؤمن صفة لأذن خير . وابن أبي عبله
: بالنصب مفعولاً من أجله حذف متعلقه التقدير : ورحمة بأذن لكم ، فحذف لدلالة أذن خير
لكم عليه . وأبرز اسم الرسول ولم يأت به ضميراً على نسق يؤمن بلفظ الرسول تعظيماً
لشأنه ، وجمعاً له في الآية بين الرتبتين العظيمتين من النبوة والرسالة ، وإضافته إليه
زيادة في تشریفه ، وحتم على من أذاه بالعذاب الأليم ، وحق لهم ذلك والذين يؤذون عام
يندرج فيه هؤلاء الذين أذوا هذا الإيذاء الخاص وغيرهم . .
{ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَيِذْرُضُوكُمْ وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ
إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ } : الظاهر أن الضمير في يحلفون عائد على الذين يقولون : هو
أذن أنكروه وحلفوا أنهم ما قالوه . وقيل : عائد على الذين قالوا : إن كان ما يقول محمد
حقاً ، فنحن شر من الحمير ، وتقدم ذكر ذلك . وقيل : عائد على الذين تخلفوا عن غزوة
تبوك ، فلما رجع الرسول صلى الله عليه وسلم) والمؤمنون اعتذروا وحلفوا واعتلوا ، قاله :
ابن السائب ، واختاره البيهقي . وكانوا ثلاثة وثمانين حلف منهم ثمانون ، فقبل الرسول
أعدارهم واعترف منهم بالحق ثلاثة ، فأطلع الله رسوله على كذبهم ونفاقهم ، وهلكوا جميعاً
بآفات ، ونجا الذين صدقوا . وقيل : عائد على عبد الله بن أبي ومن معه حلفوا أن لا يتخلفوا
عن رسول الله وليكونوا معه على عدوه . وقال ابن عطية المراد جميع المنافقين الذين يحلفون
للسول والمؤمنين أنهم معهم في الدين وفي كل أمر وحرب ، وهم يبطنون النفاق ، ويتربصون
بالمؤمنين الدوائر ، وهذا قول جماعة من أهل التأويل . واللام في ليرضوكم لام كي ، وأخطأ
من ذهب إلى أنها جواب القسم ، وأفرد الضمير في أن يرضوه لأنها في حكم مرضي واحد ، إذ
رضا الله هو رضا الرسول ، أو يكون في الكلام حذف . قال ابن عطية : مذهب سيبويه أنهما
جملتان ، حذف الأولى لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عنده : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله

أحق أن يرضوه . وهذا كقول الشاعر : .

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف ومذهب المبرد : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، وتقديره : وإحق أحق أن يرضوه ورسوله . وقيل : الضمير عائد على المذكور كما قال رؤبة : % (فيها خطوط من سواد وبلق % .

كأنه في الجلد توليع البهق .

.) % .

انتهى . فقله : مذهب سيبويه أنهما جملتان حذف الأولى لدلالة الأولى لدلالة الثانية

عليها أن كان الضمير في أنهما عائداً على كل واحدة من الجملتين ، فكيف تقول حذف الأولى ولم تحذف الأولى إنما حذف خبرها ؟ ، وإن كان الضمير عائداً على الخبر وهو أحق أن يرضوه ، فلا يكون جملة إلا باعتقاد كون أن يرضوه مبتدأ وأحق المتقدم خبره ، لكن لا يتعين هذا